البعد الجيوستراتيجي في التوجه الاستراتيجي التركي نحو الخليج العربي والبحر الاحمر

م.م. زمن جاسم محمد

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

zaman.jassim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الهاتف:07718308004

الخلاصة:

لا غرو في القول، أن أهمية المناطق الجيوستراتيجية تنبع من مجموعة متغيرات لها ابعادها ومدلولاتها، وهو ما جعل منها مناطق اهتمام عالمي واقليمي ومحلي. وعند البحث في اهمية منطقة الخليج العربي والبحر الاحمر الجيوستراتيجية، ينبغي التطرق الى الموقع الجغرافي، واهميته السياسية والعسكرية والامنية، اقليمياً ودولياً. لذا ونظراً لأهمية المنطقتين ولارتباطهما مع بعض، عملت تركيا على تفعيل وجودها وتوظيف كافة امكانياتها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك عن طريق استخدام كافة وسائلها الصلبة والناعمة، لمنافسة القوى الاقليمية في تلك المنطقة. وعلى وفق رؤى مشتركة.

الكلمات المفتاحية: 1- البعد الجيوستراتيجي، 2- الاستراتيجية التركية، 3-الخليج العربي، 4- المكانة الاستراتيجية، 5- البحر الاحمر.

Abstract

It is no surprise to say that the importance of geostrategic regions stems from a group of variables that have their own dimensions and meanings, which has made them areas of global, regional and local interest. When examining the geostrategic importance of the Arabian Gulf and Red Sea region, the geographical location and its political, military and security importance, regionally and internationally, should be addressed. Therefore, given the importance of the two regions and their connection with each other, Turkey worked to activate its presence and employ all its capabilities to achieve its political, economic and cultural interests, by using all of its hard and soft means to compete with the regional powers in that region. And according to common visions.

Keywords: 1- The geostrategic dimension, 2- The Turkish strategy, 3- The Arabian Gulf, 4- The strategic position, 5- The Red Sea.

المقدمة :

يعود التوجه التركي نحو الخليج العربي والبحر الاحمر؛ لفترات زمنية قديمة حيث تمدّد منذ الدولة العثمانية إستراتيجياً لتشكل تلك المناطق محاور سلوكها الامبراطوري لاحقاً مخلفة أبعاد اداء ومكانة جيو– إستراتيجية واقتصادية فضلاً عن التأريخية والثقافية. وعلى ما يبدو ان اختيار تركيا لمناطق نفوذها وتحقيق مصالحها يعود الى اهمية المناطق المتواجدة فيها. مثال ذلك منطقتي الخليج العربي والبحر الاحمر اللتان عدتا من المناطق الاستراتيجية والحيوية.

فالبحر الاحمر وبسبب موقعه الجغرافي المتميز كان ولم يزل محط انظار واهتمام السياسات الدولية والاقليمية، مما شكل مركزاً للصراع على النفوذ السياسي والعسكري العالمي كونه الطريق الوحيد الذي يربط البحر الابيض المتوسط مع المحيط الهندي، وهو بحيرة عربية متكاملة مع الخليج العربي الذي لا يقل اهمية استراتيجية عنه، فضلاً عن القرن الافريقي الذي يعد منطقة اقليمية متماسة مع البحر الاحمر ومشرفه المدخل الجنوبي له والمتمثل بخليج عدن ومضيق باب المندب، فضلاً عن قناة السويس لما تمثله من مكانة في تسيير التجارة الدولية، جميع تلك المقومات جعلت من البحر الاحمر ذات اهمية جيوستراتيجية.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من تساؤل مفاده ما سبب التوجه الاستراتيجي التركي نحو منطقتي الخليج العربي والبحر الاحمر؟، وهل الاهتمام التركي بالمنطقة يعود لأسباب تاريخية؟، والموقع الاستراتيجي للمنطقة سبب رئيس للتوجه التركي؟.

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى توضيح اهمية منطقتي الخليج العربي والبحر الاحمر، اذ احتلت المنطقة اهمية ومكانة في الاستراتيجية التركية على مر العصور، فقد حاولت تركيا اعادة امجاد امبراطوريتها العثمانية واعادت المتوضع في المناطق الاستراتيجية الغنية بالموارد الطبيعية.

فرضية البحث:

اعتمدت الدراسة على افتراض مفاده، ان احد اهم اسباب التوجه الاستراتيجي التركي هو البعد الجيوستراتيجي والاقتصادي والثقافي التاريخي اضافة الى احتواء المنطقة على العديد من الموارد الطبيعية فضلاً عن موقعها الاستراتيجي ، فمنطقتي الدراسة يتميزان بموقع واهمية حيوية في الاستراتيجية التركية، وان منطقة الخليج العربي احدى مناطق النفوذ التركي والتي تعود الى العثمانيين، لذا تحاول تركيا اعادة السيطرة وفرض النفوذ للتحكم بالتوازنات الاقليمية وفرض ارادتها كقوة اقليمية كبرى في المنطقة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتوضيح العلاقات التركية مع دول الخليج العربي والبحر الاحمر، كما تم تناول المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وبيان اسباب التوجه التركي نحو منطقتي الدراسة.

المبحث الاول

مكانة الخليج العربي في الاستراتيجية التركية.

لا جدال في القول بتغيرّ الاستراتيجية التركية، طالما لم تكن يوما ما ثابتة. فمع تعدد الرؤساء وتعدد توجهاتهم وآرائهم، ادركت تركيا وامكاناتها الاقليمية والدولية، مثلما ادركت جيدا الشرط الاقليمي والدولي المواتي لها كي تلعب دورها الاقليمي حتى باتت تشكل قوة مهمة ذات تأثير يصعب تجاهلها في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز المجاورة لها فضلاً عن العالمين العربي والاسلامي ومن ثم في السياسة الدولية. لذا فان اختيار تركيا لمناطق نفوذها وتحقيق مصالحها يعود الى اهمية المناطق المتواجدة فيها. مثال ذلك منطقتي الخليج العربي والبحر الاحمر اللتان عدتا من المناطق الاستراتيجية والحيوية. فقد قسم هذا المبحث الى مطلبين.

المطلب الاول: الخليج العربي: الموقع والاهمية.

قبل البدء والحديث عن البعد الجيوستراتيجي للتوجه التركي نحو الخليج العربي، لابد من تناول الموقع الاستراتيجي المتميز الذي تتمتع به منطقة الخليج العربي[1]، وما تحويه اراضيها من ثروات نفطية، جعلها هدفاً للعديد من القوى الطامعة في الثروة الاقتصادية والموقع الاستراتيجي، حتى بات تلك المنطقة محوراً تدور حوله الكثير من الاحداث العالمية، نظراً لتوسطها العالم القديم وتمر بها اشهر الطرق التجارية التي تربط اوروبا

بالشرقين الادنى والاقصى من جهة، واكتناز جوفها اكبر نسبة احتياطي من النفط العالمي من جهة اخرى، لتكون قبلة القوى الكبرى التي تبارت في التنافس على هذه المنطقة [2].

ويبلغ طول الساحل الغربي من الخليج العربي حوالي (1357) كيلو متر ابتداء من جزيرة رأس مسندم العمانية وحتى شط العرب في العراق، كما يتراوح عرضه ما بين (180–280) متر بالقرب من جزيرة هرمز [3]. كما موضح في الخارطة رقم (1).

وتتجلى الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي فيما شهدته، منطقته من أحداث تجاوزت حيثياتها موقعها الجغرافي المتميز وثروتها النفطية الكبيرة، نظراً لارتباط خرائط دوله التأريخية (أزمة وحرب الكويت 1991 وغيرها) بالتحفز الدولي حيالها، والذي أتخذ أشكال متعددة؛ سيطرة، تواجد، تدخل، هيمنة، إدارة عن بعد، وكل ذلك تحفه صيغة إدراك جيوبولتيكية لم تزل حاضرة مفادها بأن من يسيطر على منطقة الخليج العربي يسيطر على شرايين التجارة بين الشرق والغرب، ويستمر الصراع للإدراك نفسه، ولسبب اكثر حيوية هو ان الخليج العربي قد اضحى المصدر الاكثر اهمية للطاقة النفطية على الصعيد العالمي وعند ملتقى السببين يغدو الصراع على الخليج العربي صراع وجودي [4].

و تعد منطقة الخليج العربي جزءا من الشرق الاوسط الذي يعد اقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة اسيا وافريقيا واوروبا، يعيش عليها اكثر من ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية، وتتضارب فيه المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاقليمية والعالمية وما يتفرع منها من تناقضات على مختلف الصعد، عندئذ يصح القول بأنها تمثل نقطة تماس ستراتيجي وساحة تنافس دولي خطير، لم تتلمها التغييرات الدولية وتدفقها لتغدو مع الشرق الاوسط بؤرة تصادم لمصالح الدول [5].

وقد خضعت منطقة الخليج العربي تأريخياً، للسيطرة العثمانية منذ عام 1783 م وذلك بعد تخلص المنطقة من سيطرة الاستعمار الفارسي على يد قبائل بني عتبة في البحرين وما جاورها [6]. على الرغم ان الهيمنة العثمانية على المنطقة استمرت حتى الحرب العالمية الاولى حيث كانت تمارس سلطانها باسم الخلافة الاسلامية، إلا ان جذور الاهتمام التركي الفعلي بالمنطقة تعود الى عام 1896م، وذلك في اعقاب افتتاح قناة

السويس، اذ تنبه العثمانيون لتزايد اهمية الخليج العربي التجارية اثر افتتاح تلك القناة بما اختصر المسافة بين اسطنبول والخليج العربي ووفر امكانية ارسال الأمدادات اللازمة لأي حملة برية وبحرية باتجاه المنطقة [7].

كما أرتبطت أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية التركية في فترة الحرب الباردة، لكون المنطقة تعتبر جزءاً من الجناح الجنوبي للحزام الأمني الشمالي الذي كانت الولايات المتحدة تحاول ان تضعه لاحتواء الاتحاد السوفيتي السابق، اذ وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب موقعها الجغرافي وقربها من الاتحاد السوفيتي السابق في خضم العلاقات الصراعية للقطبين، مما ولدّ قناعة لدى الساسة الاتراك مفادها ان مشكلتها الأمنية لا حلّ لها دون توحدّها مع حلف الناتو وتعميق ارتباطاتها الغربية، وقد سعت جاهدة لبلورة هذه القناعة وترجمتها الى واقع ملموس من خلال زيادة ارتباطاتها بحلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية وأوروبا الغربية، وكيفّت سياساتها لتحقيق الاهداف العامة للحلف باعتباره الدعامة الأساسية لأمنها القومي. ولما كانت تركيا تعد رسمياً جزءاً من أوربا وعضواً فعالاً في منظومة الدفاع الغربي ضد الشيوعية [8]، مثلت الحلقة الغربية الوسطى في السلسلة التي تفصل الاتحاد السوفيتي السابق عن المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي وحاجزاً ضد تسلل السوفييت في قناة السويس ومنطقة الخليج العربي في المنظور الغربي [9].

وفي العقود الثلاثة الاخيرة من القرن المنصرم، احتلت منطقة الخليج العربي مكانة استراتيجية حتى وصلت الى قمة الاهتمامات الدولية؛ لعوامل عديدة منها: ثقلها النفطي وموقعها الاستراتيجي المتميز، فضلاً عن ايقاع الاحداث التي خطف بريقها ابصار العالم. فمن الثورة الاسلامية في ايران الى التدخل العسكري السوفيتي في افغانستان، الى الاعلان عن مبدأ كارتر، الى الحرب العراقية الايرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية والحرب الامريكية على العراق [10].

وفي خضم ذلك، بدت مهمة إعادة تقويم العلاقات التركية بالخليج العربي، مهمة تستحق الكثير من البحث والتحليل، خاصة إذا ما علمنا بأن التنافس التركي– الايراني مثلّ حافزاً مضافاً لتركيا لتسويغ توجهها نحو الخليج العربي ولاسيما وان دوله أخذت تتخوف من امتداد التأثير الايراني الى باقي دول المنطقة مستغلا الاقلية الشيعية، ما جعلها تعمل جاهدة لتعزيز وتقوية علاقاتها مع تركيا من اجل التعاون للتصدي الى مد الايراني.

بالمقابل أولت تركيا اهمية كبيرة للنفوذ الايراني المتصاعد في المنطقة لما له من اثار سلبية على امن واستقرار منطقة الخليج العربي، عندئذ سعت تركيا للعب دور استراتيجي في الخليج العربي من اجل احلال التوازن بالمنطقة وبدفع غربي، نظراً لان التعاون التركي – الخليجي هو بمثابة الموازن للدور الايراني المتصاعد في منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الاوسط عامة [11].

ومما سوغ ذلك التوجه لاحقاً حاجة تركيا الى تطوير تحالف اقليمي يكون موازياً للتحالف الاقليمي الذي اصبحت تقوده ايران بعد الاحتلال الامريكي للعراق، والذي ساهم في تقوية نفوذها في العراق وتمددّ حضورها في سوريا ولبنان وصولاً الى حافات شرق المتوسط. وفي الوقت التي رأت فيه تركيا انها تملك الحافز لاتمام مثل هكذا تحالف والذي من شأنه الحفاظ على معادلة التوازن في الشرق الاوسط، سعت للعب دور الموازن الاقليمي انطلاقا من منطقة الخليج العربي، اذ رأت ان سقوط منطقة الخليج العربي تحت التأثير الايراني معناه سقوط الشرق الاوسط تحت المظلة الايرانية وبالتالي القضاء على الحلم الاستراتيجي التركي بالتحول الى قوة اقليمية في الشرق الاوسط ما لم تتدخل لموازنة الاوضاع[12].

وتسويغاً لتحركها نحو الخليج العربي، أدركت تركيا انه كلما زاد تأثيرها ونفوذها في الخليج التي تعد من المناطق الساخنة والتي تحوي العديد من الصراعات والنزاعات الاقليمية والدولية، كلما تعززت مكانتها في النظام العالمي الجديد، وبالرغم من الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي اجرتها حكومة (رجب طيب اردوغان) مسايرة للشروط الاوروبية من اجل الانتساب والحصول على عضوية الاتحاد الاوروبي، الا ان اوروبا بدت وكأنها تماطل في المفاوضات التي من شأنها ان تعطي لتركيا في نهاية المطاف بطاقة الانتساب والعضوية، ولم يكن لتركيا من خيار الا زيادة لانغماسها في ازمات المنطقة وقضاياها متقصدة إرسال رسالة الى الاوروبيين والامريكيين على حد سواء، بأنها قادرة على ممارسة دور سياسي واقتصادي قوي ومستقل في الخليج والمنطقة، لذا فإن الغرب يجب ان يعلم انه لا يمكن استبعاد تركيا من أي معادلة او تسوية تخص المنطقة، صحيح ان تركيا غير قادرة على رسم تفاعلات سياسية من نوع جديد في المنطقة، ولكنها قادرة على عرقلة أي ترتيبات او مشاريع خاصة في الخليج والشرق الاوسط تتم بمعزل عنها[13].

المطلب الثاني: البعد الجيوستراتيجي في التوجه التركي.

استثماراً لكل ما تقدم من مسوغات، واستدعاءً للتاريخ الذي امتلك هوس عقلية صناع القرار الاتراك لاسيما بعد عام 2002، شرعت تركيا بنسج علاقات متميزة مع دول الشرق الأوسط، محققة من خلالها إتفاقيات عسكرية مع العراق وبعض دول الخليج بالتوازي مع دول أخرى كأذربيجان وجورجيا وكذلك روسيا، وكسبيل مقصود للتخلص من القيود الإقليمية المفروضة عليها ولإزالة الحواجز بينها وبين تلك الدول، طمعاً في تأسيس مقدمات لدور إقليمي تركي يكون قيّماً على توفير الحماية المشتركة لدور الشرق الأوسط، كسبيل محسوب لفرض الهيمنة التركية في ظل سياسات توازن إقليمية مختلة في المنطقة[14]. ولعل من أهم تلك الاتفاقيات، فضلاً عن مثيلاتها مع السعودية والكويت لتجهيزها بالاحتياجات العسكرية، الاتفاقية التركية – القطرية، التي أسفرت عن بناء قاعدة عسكرية تركية في قطر، هي الأولى في الشرق الأوسط، أفصح عن مضمونها السفير التركي في قطر (أحمد ديميروك)، عندما افصح عن موافقة دولة قطر على تركز ثلاثة آلاف عسكري تركي في القاعدة إلى جانب وحدات جوية وبرية ومدربين عسكريين وقوات العمليات الخاصة [15]، تلك الإتفاقية وأن عقدت في عام 2014م، إلا أنها لم تقّر من البرلمان التركي إلا مع بداية الأزمة الخليجية –القطرية التي أندلعت في 23 ايار عام 2017م[16].

وقد رسخت تلك الاتفاقيات أدراكاً متبادلاً بين تركيا ودول الخليج العربي التي أخذت تتطلع الى ان تقوم تركيا بدور التكامل والتوازن معها، ودور يساعد على رسم ملامح التوازن الاستراتيجي المفقود في المنطقة، دور لا يتيح لإيران فرض الهيمنة والنفوذ على الدول الخليجية لاسيما الدول الصغيرة منها، ودور يطمئن حاجة دول الخليج لاهمية تركيا كحلقة وصل بينها واوروبا في اطار علاقة متوازنة يستفيد منها الجميع، واتساعاً للوظائف والادوار التي يمكن أن تؤديها تركيا في ترتيب مشاغل المنظومة الخليجية الامنية، دعت قطر، تركيا للقيام بدور ما في اطار التكامل لحل مشاكل المنطقة في مقدمتها سوريا والعراق لاسيما وان لتركيا مصالح خاصة في هذه المناطق. وعلى ضوء التقارب القطري والتركي تم تشكيل العديد من لجان تفعيل التعاون المشترك وتوقيع اتفاقيات التعاون يستطيع الجانبان عبرهما تسريع وتيرته والانتقال بالرغبة المشتركة الى مرحلة تقنين التعاون ليتسع ويشمل الجانبين الاقتصادي والسياسي لأثبات القدرة المشتركة على ترجمة تلك الاتفاقيات وتحويلها على مشاريع ملموسة[17].

وضماناً لمثل هكذا توجه، كان من الطبيعي أن تتدخل تركيا على خط الازمة الخليجية بين قطر ودول الخليج اثر اعلان كل من المملكة العربية السعودية ومصر والامارات العربية المتحدة والبحرين قطع علاقاتها مع دولة قطر، على خلفية مزاعم بأنها دولة داعمة للإرهاب، حتى بادر البرلمان التركي الى المصادقة على اتفاقات عسكرية تسمح بنشر قوات عسكرية داخل القاعدة التركية في قطر من اجل تقديم تدريبات لقوات الامن القطرية، على الرغم من ان المذكرة البرلمانية التي اعطت الضوء الاخضر لنشر قوات تركية خارج حدود البلاد، اعتمدت على معاهدة ثنائية بين قطر وتركيا موقعة في العام 2015، دون التنازل عن لعب دور الوسيط من اجل تجاوز التصدع الذي طال العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج من دون الحاق الضرر بعلاقاتها المتينة مع المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الاخرى[18].

لقد بدأت الازمة الخليجية بعد منتصف ليل 23 ايار 2017 م، بعد نشر تصريحات منسوبة لأمير دولة قطر (الشيخ تميم بن حمد ال ثاني) على الموقع الرسمي لوكالة الانباء القطرية (قنا) مفادها، ان قطر ترى "ان ايران تمثل ثقلاً اقليمياً ليس من الحكمة التصعيد معها"، كما جاء في هذه التصريحات ايضاً "لا يحق لاحد أن يتهمنا بالإرهاب لأنه صنف الاخوان المسلمين جماعة ارهابية، او رفض دور المقاومة عند حماس وحزب الله"، لكن سرعان ما نفت الدوحة ان يكون امير الدولة قد ادلى بأي من تلك التصريحات، وانه قد تم قرصنة الموقع الالكتروني لوكالة الانباء القطرية واختراقها[19].

بالمقابل استنكر الرئيس التركي (رجب طيب اردوغان) عزل قطر من قبل عدد من الدول العربية واصفا "قرار قطع العلاقات مع قطر غير انساني ومخالف لتعاليم الاسلام"، وان قطع العلاقات بمثابة اصدار حكم الاعدام ضدها، ونفى (اردوغان) الاتهامات الموجهة الى قطر مشدداً على انها اظهرت موقفاً حازماً ضد داعش الارهابي، ودعا الى مساعدة قطر للتغلب على تأثيرات الازمة وحث السعودية على المبادرة لحلها[20].

وترجمة لمثل تلك المواقف، لم تجد تركيا حرجاً في تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري قطر، فقد سارع البرلمان التركي في 8 حزيران 2017، الى التصديق على اتفاقية تسمح بنشر قوات تركية في قطر، كان قد تم التوقيع عليها في 28 نيسان 2016 من قبل وزيري الدفاع لكلا البلدين، خلال زيارة رئيس الوزراء التركي

السابق (أحمد داود اوغلوا) الى الدوحة. وفي اليوم التالي صادق الرئيس التركي على الاتفاقية لتدخل حيز النفاذ فوراً. وفي 12 حزيران ارسلت انقرة وفداً عسكرياً الى الدوحة للقيام بعمليات الاستطلاع والتنسيق المتعلقة باستعدادات نشر القوات التركية، اذ يوجد في قطر نحو (200) مستشار عسكري تركي يقومون بتدريب القوات القطرية، ليتواصل ارسال تركيا ما بين (3000 و 5000) عسكري تركي الى قطر من المشاة والوحدات الجوية والبحرية ، في اطار تنفيذ تلك الاتفاقية[21].

وبتحليل بانرومي شامل نجد أن قرار تركيا بأرسال قوات واقامة قاعدة عسكرية في قطر مثّل تدبيراً إستراتيجياً حاذقاً نظراً لتوارد متغيرين مهمين شكلا موقفها: **الاول:** هو ان أنقرة بعثت برسالة قوية جداً مفادها ان قطر ليست بمفردها في الصراع الايديولوجي والجيوسياسي الدائر بين الدول العربية، وبالأخص في سياق الصراع داخل منظومة دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه اظهرت تلك الرسالة ان بإمكان انقرة لعب دور الموازن الخارجي في تخفيف حدة الازمة، اما **المتغير الثاني:** في حال امكانية عسكرة الازمة، فقد اظهرت تركيا انه بإمكانها اتخاذ اجراءات عسكرية مساندة للجانب القطري[22].

ومع كل ذلك حاولت تركيا ان لا يقود وقوفها مع قطر الى توتر علاقاتها مع السعودية والامارات والبحرين، فقد سارع المتحدث باسم الحكومة التركية (نعمان قورتولموش) الى التوضيح ان الامر ليس متعلق بقطر او اية دولة اخرى، وإنما بزيادة التوتر في المنطقة وتحويل النزاعات داخلها الى ازمات وفوضى، وهو ما اكده وزير الخارجية التركي (جاويش اوغلوا) ايضاً بقوله" ان وقوف تركيا مع قطر لا يعني انها ضد احد او انها اختارت احد الاطراف، موضحا ان اقامة قاعدة تركية في الدوحة جاء تفعيلاً للاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين عام 2014 م، ولا تعني انها رد فعل على فرض السعودية والامارات والبحرين حصاراً جوياً وبرياً وبحرياً ضد قطر او لحماية قطر من هجوم محتمل من دول الحصار"، كما طالب رئيس الوزراء التركي السابق (بن علي يلدريم) الدول الاطراف المشاركة في الازمة الخليجية الى اللجوء للتهدئة موضحاً ان بلاده تبذل كل اشكال الجهود من اجل التوصل الى حل للمشاكل عبر الحوار والتشاور والتأني واضاف "ان المنطقة لا تستطيع تحمل مشاكل جديدة وحالة عدم استقرار جديدة"[23].

ان التدخل التركي في الازمة القطرية وتقديم الدعم المالي والسياسي والاعلامي لقطر جاء لان الدولتين تتبنان سياسات متطابقة تجاه المنطقة العربية ولاسيما سوريا والعراق وليبيا، وتقدمان دعماً لتيارات الاسلام السياسي وعلى رأسها الاخوان المسلمين، اذ يرى صانعو القرار في تركيا ان الضغوط التي تمارس على قطر تأتي بهدف فرض المزيد من التضييق على الدول الداعمة لتيارات الاسلام السياسي، وشل قدرتها على الحركة بالمنطقة، وان تركيا قد تكون الهدف التالي بعد قطر خصوصا وان انقرة تنتهج سياسات اقليمية مشابهة لقطر[24].

مقابل ذلك عدت قطر الدولة الوحيدة الداعمة لسياسة تركيا في المنطقة ولاسيما التدخل في الازمة السورية، اذ اعلنت دعمها للعملية العسكرية التركية في شمال شرق سوريا وهو ما عكسته مجموعة من المؤشرات تمثلت في صدور بيان عن وزارة الدفاع التركية في 10 تشرين الاول 2019 يعبر عن التنسيق المسبق التركي-القطري بخصوص العملية العسكرية فضلا عن الاتصال بين الرئيس (رجب طيب اردوغان) والامير (تميم بن حمد) في 9 تشرين الاول 2019 م بما يعكس المعرفة المسبقة بالعملية وتمويلها من قبل قطر التي عارضت لاحقاً البيان الختامي لجامعة الدول العربية في 12 تشرين الاول 2019، بشأن ادانة التوغل التركي في شمال سوريا للقضاء على وحدات حماية الشعب الكردية التي تصنفها انقرة ارهابية[25].

واستدراجاً لما يقبع خلف تلك المواقف من اهداف، سعت تركيا ومنذ صعود حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم، الى إعادة تقويم قوتها الصلبة، توازياً مع حضورها الفاعل على مستوى العمل الانساني الاغاثي وفي مجالات التعليم واعادة الاعمار وبعثات حفظ السلام، في كل من افغانستان وكوسوفا البوسنة والهرسك والعراق. وما عملية درع الفرات الموجهة ضد تنظيم داعش الارهابي في سوريا، والحضور العسكري التركي في العراق للمشاركة في الحرب ضد الارهاب، ما هي الا امثلة بارزة في مستوى التغيير الطارئ على صعيد الموازنة بين عسكرة السياسة الخارجية من ناحية والدبلوماسية من ناحية اخرى لاسيما في حقبة الربيع العربي[26].

المبحث الثاني

مكانة البحر الاحمر في الاستراتيجية التركية

يعد البحر الاحمر محط انظار واهتمام السياسات الدولية والاقليمية ،بسبب موقعه الجغرافي المتميز، مما شكل مركزاً للصراع على النفوذ السياسي والعسكري العالمي كونه الطريق الوحيد الذي يربط البحر الابيض المتوسط مع المحيط الهندي، وهو بحيرة عربية متكاملة مع الخليج العربي الذي لا يقل اهمية استراتيجية عنه، فضلاً عن القرن الافريقي الذي يعد منطقة اقليمية متماسة مع البحر الاحمر ومشرفه المدخل الجنوبي له والمتمثل بخليج عدن ومضيق باب المندب، فضلاً عن قناة السويس لما تمثله من مكانة في تسيير التجارة الدولية، جميع تلك المقومات جعلت من البحر الاحمر ذات اهمية جيوستراتيجية. فقد قسم هذا المبحث الى مطلبين.

المطلب الاول: البحر الاحمر: الموقع والاهمية.

يرتبط البحر الاحمر مع الخليج العربي عبر الوصلة المفصلية المتمثلة ببحر العرب، وخليج عدن، مشكلاً منطقة استراتيجية تتحكم بمداخل ومخارج الخليج العربي والبحر الاحمر من خلال مضيق هرمز ومضيق باب المندب. وسر أهمية المنطقة الاستراتيجية مصدرها النفط الذي اكسبها اهمية جعلها تختلف عن بقية مناطق واقاليم العالم. فجميع المصالح العالمية التي تتنافس عليها جعلت منها اقليمياً يتمتع بقوة جيو–ستراتيجية مميزة شكلت بؤرة للتنافس الدولي، طالما احتوى على قوة اقتصادية شديدة التأثير والفاعلية في السياسة الدولية[27].

تعود اهمية البحر الاحمر الى فترات زمنية قديمة، تجلت بتدخلات القوى السياسية العالمية والاقليمية والتي اثرت على امن شعوب البحر الاحمر منذ عهد الفراعنة والاشوريين والرومان والفرس والبطالمة، ومن ثم القوة البرتغالية التي احكمت قبضتها على ساحل البحر الاحمر عن طريق استخدام القوة والقهر [28].في العام 1540م استعان ملك الحبشة بالأسطول البرتغالي ضد الأمراء المسلمين في السواحل الإرتيرية حيث سيطر ملك البرتغال (عمانويل) على سواحل البحر الأحمر وتولى حماية الحبشة من أي اعتداء خارجي، وقد حارب الأهالي القوة البرتغالية ورفضوا التعاون معها حتى تم طردها بواسطة القوة العثمانية حيث احتل الأتراك مصوع عام 1557م وكل بلاد الساحل وعيّن الأتراك الزعماء المحليين حكاماً على بلادهم نيابة عن السلطان العثماني [29]. فمنذ

نهاية القرن التاسع عشر سعت القوى الغربية فرنسا، بريطانيا، وايطاليا الى تثبيت اقدامها في المنطقة بعد فتح قناة السويس في 1869، لتزداد اهتمامات دول الصراع في السيطرة عليها وحرصها على ان تكون قريبة من باب المندب، وبما يسرع من عملية استعمار منطقة البحر الاحمر [30].

لقد أدركت القوى الاستعمارية، الأهمية الكبرى للبحر الأحمر خلال القرن السادس عشر وما بعده وحتى مطلع القرن العشرين، وهو ما دفعها إلى تطوير أساطيلها البحرية والعسكرية والتجارية والاستيلاء على الموانئ والمدن الساحلية لاسيما ذات الأهمية الاستراتيجية حتى ظلت المنطقة مدار صراعات وتنافس بغرض السيطرة عليها وعلى مواردها، رغم تفاوت تلك الاهمية بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية، أمنياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ولتتناوب صور تلك الاهمية بالظهور رغم ثبات الأهمية الاقتصادية والأهمية العسكرية والأمنية بعدهما أكبر الدوافع للتنافس الإقليمي على البحر الأحمر والتخوم المجاورة له [31].

ففضلا عن الاهمية الجغرافية والسياسية للبحر الاحمر في الماضي الا انه اصبح ذا اهمية جيوستراتيجية متصاعدة، لما يمثله من منطقة أمن رئيسة داخل المنطقة العربية، حيث تطل على مياهه سبع دول عربية تشكل سواحلها (90,2%) من الطول الاجمالي لسواحل البحر الاحمر، لذا يعد البحر الاحمر شريانا استراتيجيا للمواصلات البحرية العربية الداخلية والخارجية. فاذا ما تعرض هذا الممر لأي نوع من انواع السيطرة والتهديد، فان ذلك سينعكس بدوره على الدول المتشاطئة المطلة عليه، مما يؤدي الى تهديد مصالحها وبنيتها الاساسية المتمثلة في المناطق الاستراتيجية كالمطارات والمنشآت الاقتصادية والنفطية[32].

على الجانب الاخر، تتمتع منطقة البحر الاحمر بأهمية جيوستراتيجية من حيث الموقع والمكانة والمساحة و ربطها الجغرافي بين مساحات مهمة في الساحة الدولية، فمساحة البحر الاحمر تبلغ حوالي (438) الف كيلومتر مربع، وطوله نحو (1900 كم)، ويبلغ اقصى عرض له (204كم) واقل عرض (19 كم) في باب المندب واقصى عمق (2,211 متر)، ويبلغ متوسط العمق (490 مترا)، ويحتل موقع جغرافي مميز يربط قارات العالم القديم اسيا وافريقيا واوروبا والبحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي والخليج العربي، (كما موضح في الخارطة رقم (2)) وبالتالي يشكل احد اهم الممرات المائية الرئيسية للملاحة والتجارة الدولية، حيث تمر به ما يزيد عن 16 الف سفينة تجارية وسياحية وعسكرية سنوياً، ويتم الاعتماد عليه في استيراد النفط (30%من انتاج النفط العالمي)، وكذلك المواد الخام لأوروبا والولايات المتحدة والغرب عموماً، ويتم عبره تصدير المنتجات

الصناعية الى اسيا وافريقيا واستراليا. لذا لا غرابة ان يصبح البحر الاحمر الممر الذي تتلاقى فيه مصالح واهداف مجموعة كبيرة من الدول المحلية والاقليمية والعالمية ذات القدرات العسكرية والسياسية المتنوعة[33].

ويتحكم البحر الاحمر في الربط بين مدخل البحر المتوسط ومخارجه ومخارج الخليج العربي، إذ ان اي تحرك في البحر المتوسط ينتهي الى البحر الاحمر عبر قناة السويس، كما ان اي تحرك في الخليج العربي ينتهي الى البحر الاحمر عبر مضيق هرمز، وخليج عمان، والمحيط الهندي، وخليج عدن ومضيق باب المندب، و يعد البحر الاحمر سياسياً اكثر اتساعاً منه جغرافياً، ولا تقتصر أهميته على الوحدات التي تطل عليه مباشرة، بل تتعدى ذلك لتشمل الوحدات السياسية التي ترتبط سياسياً واقتصادياً او عسكرياً او استراتيجياً بالبحر الاحمر، لذلك فإن منطقة القرن الافريقي تدخل في نطاق البحر الجيوبوليتيكي الا انها تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر، حيث تمر الصادرات النفطية الخليجية من خلاله الى اوروبا[34].

ويحتوي البحر الاحمر العديد من الجزر والخلجان ذات الاهمية الاستراتيجية. فخليج السويس ممر ملاحي مهم، وهو الامتداد الطبيعي لقناة السويس. وفيه معظم آبار النفط المصرية، ومدخله مضيق مهم هو مضيق جوبال، اما مضيق باب المندب في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر فيمتد في المياه الاقليمية لثلاث دول، هي اليمن وجيبوتي واريتريا ويستمد اهميته من انه المنفذ الوحيد المتحكم تماما في البحر الاحمر من الناحيتين العسكرية والتجارية. ويعد خليج العقبة المنفذ الوحيد [لإسرائيل] نحو افريقيا واسيا وزاد من اهميته لمصر وجود الخط الملاحي بين ميناء نويبع السعودي وميناء العقبة الذي يعد المنفذ الوحيد للأردن[35].

ويتمتع البحر الاحمر بوفرة الثروات في قاع البحر، حيث النحاس والرصاص والنيكل والزنك والذهب والفضة والكالسيوم والصوديوم، بالإضافة الى النفط والغاز الطبيعي، والثروة السمكية قبالة السواحل المصرية والسعودية والسودانية، ولهذا نستطيع تفسير سر تسابق الدول ليكون لها موطئ قدم به. فهناك [اسرائيل] في الشمال المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا الموجودة في جيبوتي. فضلاً عن كثافة الصراعات الاقليمية والمحلية التي تعكس باستمرارها الاثار الواضحة على الاستقرار والتنمية في البحر الاحمر، مثال ذلك الصراع العربي– [الاسرائيلي] والصراع في القرن الافريقي، ومشكلة السودان والحرب الاهلية في الصومال،

وصراعات اخرى عديدة منها الصراعات الحدودية بين دوله، مما يعيق التنمية والتعاون بينها. كما وان من ابرز المعالم الجغرافية الطبيعية للبحر الاحمر كثرة الجزر ووجود المضايق التي تتحكم في مداخله ومخارجه، مع قلة موانئه الصالحة لاستقبال السفن الكبيرة، بما يؤثر تأثيراً قوياً على مسائل الدفاع عن امنه[36].

وتطل على مياه البحر الاحمر ثمانية دول، اربعة منها في الجهة الاسيوية وهي (اليمن، السعودية، والاردن، [اسرائيل]) والاربعة الاخرى في الجهة الافريقية وهي (جيبوتي، ارتيريا، السودان، ومصر). وتمتد الابعاد الجيوسياسية لتشمل مناطق ترتبط به سياسياً واقتصادياً وعسكريا، كمنطقة القرن الافريقي، التي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر وعلى رأسها الصومال ومنطقة الخليج العربي[37].

ويمنح البحر الاحمر اي دولة تسيطر عليه عسكريا ميزة استراتيجية على الدول المنافسة لها، اذ يقع البحر الاحمر جغرافيا في مكان وسط بين ثلاثة مسارح رئيسية، هي قناة السويس، والتي تعد ممرا تجاريا حيويا، وتمثل حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، ثم مضيق باب المندب والذي يعد من اهم الممرات المائية الدولية، واخيراً القرن الافريقي الذي اصبح حاضنة لإعمال القرصنة وجماعات الاجرام المنظم المرتبط بها، وهو ما ادى الى تحوله لمسرح يستضيف القوات البحرية التابعة لدول عدة تحارب القرصنة [38]. ولهذا لا غرو أن تتعرض منطقة البحر الاحمر، الى منافسات وتحديات سياسية، سواء كانت محلية بين دوله المشاطئة او بين قوى اقليمية غير عربية، او قوى دولية. فعلى المستوى المحلي، هناك العداء والتهديد الحوثي تجاه السعودية، وسبقه نزاع يمني ارتيري بشأن بعض الجزر المتنازع عليها قبل الحكم بها لمصلحة اليمن، وكذلك الصراع بين اثيوبيا واريتريا قبل وبعد انفصال الاخيرة، وتحول الاولى الى دوله حبيسة تتصل بالعالم برا وبحرا من خلال جيبوتي، اما على مستوى القوى الاقليمية غير العربية، فهناك العداء والتهديد الايراني للمنطقة، بالأخص ضد السعودية في شكل حرب بالوكالة بوساطة الحوثيين، بما يهدد باب المندب، وكذلك [اسرائيل] بالوجود العسكري في ارخبيل دهلك، سواء عند تبعيته لإثيوبيا، او بعد مآله الى اريتريا بعد انفصالها عن اثيوبيا[39].

وعلاوة على ما تقدم، شكل البحر الاحمر ساحة للتنافس الجيوسياسي بين القوى الاقليمية والدولية، ويعد البُعد الأمني والعسكري من أهم الأسباب التي دفعت القوى الدولية إلى السعي للحصول على موطئ قدم فيه.

وتعتبر تركيا من بين الفاعلين الإقليميين الذي برزوا في ساحة الصراع على البحر الأحمر في السنوات الماضية، إذ أولت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها إلى السلطة عام 2002م أهمية خاصة لهذه المنطقة، بحكم أهميتها الجيوستراتيجية المتنامية، وكذلك بحكم أن العديد من الدول المطلة على البحر الأحمر كانت مستعمرات سابقة للإمبراطورية العثمانية، التي يأمل (أردوغان) في استعادتها ثقافياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، من خلال سياسات "العثمانية الجديد" . وبسبب تلك الاعتبارات وغيرها، اصبحت تركيا من الدول السبَاقة في الانخراط والتأثير في جيوبوليتيك البحر الأحمر، وتستفيد تركيا من علاقتها القديمة بالمنطقة، والتي تمتد إلى الحقبة العثمانية، لدفع علاقتها مع الدول المطلة على البحر الأحمر؛ فقد حصلت على قاعدة عسكرية في الصومال، وتتفاوض على أخرى في جيبوتي، كما حاولت الحصول على موطئ قدمٍ في السودان، وخلال عامي 2018 م و2019م حرصت القوات التركية على ضمان وجود لها في خليج عدن وبحر العرب ومحيطه، والمياه الإقليمية للصومال وسواحله، حيث وافق البرلمان التركي رسمياً على تمديد انتشار هذه القوات[40].

المطلب الثاني: البعد الجيوستراتيجي في التوجه التركي.

تحاول تركيا ان تلعب دور عالمي وتسعى الى ترسيخ نفسها كدولة بتوجهات افرو–اوراسية انسجاماً مع مبدأ تعدد الابعاد في السياسة الخارجية، ويتسق هذا مع الفكر السياسي للقيادة التركية من حيث ان تركيا دولة مركز وليست دولة جسر او هامش. ويأتي توجهها لكل من شرق وشمال افريقيا اكثر من غرب وجنوب افريقيا لاستشعار تركيا ان فرصها بشكل عام ستكون افضل لأنها المجال الاقرب الى تركيا جغرافياً وتاريخياً، وتركيا من خلال تواجدها في المنطقة لا تريد ترك الساحة امام المنافسين الدوليين والاقليميين خاصة لإيران و[اسرائيل] وجوداً في منطقة شرق افريقيا[41].

تبدي تركيا منذ سنوات عدة اهتماماً ملحوظاً بقارة افريقيا عموماً وشرق القارة تحديداً، وقد ظهر هذا في كثافة النشاط الذي تنفذه بشكل متزايد من خلال ادوات السياسة الخارجية التركية، ويعد احد شواهد ذلك وصول عدد السفارات التركية في افريقيا الى (40) سفارة حيث تم افتتاح (27) سفارة فقط بعد عام 2009، وان اول سفارة تركية افتتحت في افريقيا في اديس ابابا عام 1926 وهذا يعكس مدى الاولوية التي تفردها تركيا لأفريقيا،

ويأتي هذا النشاط المتزايد في ظل تزايد التنافس من قبل عدة قوى دولية مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين والبرازيل، وقوى اقليمية مثل ايران و[اسرائيل]، ويحاول معظم الدول الفاعلة فتح او استعادة العلاقات الدبلوماسية في تلك المنطقة نظراً لأهميتها الاستراتيجية[42].

وفي تشرين الثاني من عام 2009 صرح (احمد داود اوغلوا) : "إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون: هم العثمانيون الجُدد، نعم نحن العثمانيون الجُدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالإهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال أفريقيا، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب، وبالأخص فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال افريقيا، لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية"[43].

وقد حاولت تركيا تالياً، تعزيز تواجدها في شرق افريقيا عن طريق انشاء قواعد عسكرية هناك، إذ افتتحت تركيا اول قاعدة عسكرية لها في افريقيا، وتقع على بعد كيلومترين جنوب العاصمة الصومالية مقديشيو بالقرب من المطار الرئيس، وتبلغ مساحتها نحو (400 هكتار)، وتضم ثلاثة مرافق مختلفة للتدريب، اضافة الى مخازن للأسلحة والذخيرة وتبلغ تكلفتها المالية (50) مليون دولار تقريباً ، وتضم (200) ضابط ومدرب تركي، وقد انشئت هذه القاعدة بموجب اتفاقية عسكرية تم ابرامها بين البلدين في كانون الاول 2012م، تعهدت تركيا من خلالها بالمشاركة في اعادة تأهيل الجيش الصومالي، ولا شك في ان هذه القاعدة التي تم افتتحاها في مقديشيو في الاول من تشرين الاول 2017 م، بحضور قائد اركان الجيش التركي (خلوصي اكار)، ورئيس الوزراء الصومالي (حسن علي خيري)، ومسؤولين اخرين ستمنح تركيا امتيازات كبيرة على خليج عدن الاستراتيجي كما ستكون محطة لتوسيع النفوذ والتأثير التركي في القارة الافريقية، وذلك بعد ان وضعت تركيا قدماً لها على الخليج العربي من خلال انشاء قاعدة عسكرية في قطر [44]، وعلى الرغم من أن الصومال لا يملك حدوداً ساحلية فعليّة مع خليج عدن ومضيق باب المندب الاستراتيجي، بحكم أن جمهورية أرض الصومال منفصلة عن الصومال على أرض الواقع، إلا أن تركيا ما فتئت تُحاول الدفع نحو تغيير الوضع الجيوسياسي

القائم حالياً، من خلال دعم المساعي الهادفة إلى ضم أرض الصومال إلى جمهورية الصومال الفدرالية، الأمر الذي يتيح للنظام التركي تحقيق مزيد من التأثير في جيوبوليتيك البحر الأحمر وخليج عدن، والشرق الأفريقي عموماً [45].

ويشرف الجيش التركي على تدريب اكثر من (10) الاف جندي صومالي في القاعدة التركية في مقديشيو، وستفتح هذه القاعدة ابواباً واسعة لبيع وتصدير السلاح التركي وفق بعض التقارير، ولاسيما بعد تصاعد الاهتمام التركي لتطوير الصناعة الدفاعية بشكل كبير ورفع نسب تصديرها للخارج. وهكذا بدا ادراك تركيا للصومال مزدوجاً جامعاً للأهمية الجغرافية، بعد الصومال ممراً مهماً للطاقة في العالم، اضافة الى الثروات الكبيرة التي يمتلكها والمخزون النفطي به، ليدخل الصومال ضمن سياسة عامة تنتهجها تركيا للتأثير على المستويين الاقليمي والدولي [46].

وقد استغلت تركيا ذلك التطور، لتدعم الصومال، بالمعدات العسكرية التي تستخدم في التدريب من بينها، بندقية (MPT-76)، وهي سلاح تركي محلي تستخدمه القوات التركية في مكافحة الارهاب. كما توسع التعاون العسكري مع الصومال من جانب وكالة "تيكا" التابعة لمجلس الوزراء التركي، بالتعاون مع المديرية العامة للسجون لدعم مديرية السجون العامة الصومالية بالمعدات واجهزة الحاسوب، وكذلك توفير (650) زيا موحدا للسجناء. كما قامت بلدية مقديشيو بتسليم قطعة ارض اخرى بمديرية "وذجر" جنوب العاصمة للحكومة التركية لإنشاء مركز اخر للتدريب العسكري. وتهدف هذه الخطوة لتعميق التعاون العسكري، ورفع كفاءة الجيش الصومالي [47].

بالمقابل وسعت تركيا توجهها نحو منطقة شرق افريقيا لاسيما دول القرن الافريقي مثل جيبوتي واثيوبيا واريتيريا فضلاً عن السودان وكينيا وتنزانيا التي تحتل مكانة استراتيجية عالمية نظراً لانها [48]:

- تطل على ممرات مائية ذات اهمية تجارية وعسكرية مثل خليج عدن ومضيق باب المندب، وتتحكم بالدخول الى البحر الاحمر.
- ترتبط المنطقة بمصالح كل القوى الدولية بسبب قربها من منابع الطاقة في المنطقة العربية الفارسية وممرات نقلها.

- وجود جزر في عرض البحر صالحة للإرساء مما اوجد تنافساً بين القوى الاقليمية والعالمية للتحكم في الجزر التابعة لدول القرن الافريقي.
- تعد منطقة القرن الافريقي منبعاً لنهر النيل وشريان الحياة للري والانارة والطاقة في ظل حرب المياه، وهذا له انعكاسات امنية وتنموية تنافسية.
- تحتل المنطقة اهمية كبيرة في مقاربات الامن القومي لكل دول المنطقة، الامر الذي يجعل من استقرارها السياسي منحة لسكانها والمستثمرين بها.
- توجد اهمية اقتصادية متزايدة فيما يتعلق بالأسواق والمشاريع الاقتصادية والاستثمارات الاجنبية.
- يتوقع ان يتم اكتشاف حقول الغاز الطبيعي قبالة سواحل المنطقة فضلاً عن المعادن والذهب اذ حصلت بعض الشركات الروسية على امتياز للتعدين بالسودان.

اما في السودان، فقد بدأ التعاون العسكري بين البلدين بمصادقة الرئيس التركي السابق، (عبد الله غول)، في 15 اذار 2013م، على قانون "اتفاق إطاري مع السودان بشأن التدريب العسكري والتعاون التقني والعلمي للقوات العسكرية"، وبعدها بعام استقبلت قوات البحرية السودانية، في منتصف 2014م، بميناء "بورتسودان" اربع سفن حربية تنتمي لمجموعة البارجة "باربا‌روس" التابعة لقوت البحرية التركية، وشمل برنامجها اجراء تدريبات مشتركة، كما وقع وزيرا الدفاع عدداً من اتفاقيات التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعات الدفاعية، في ايار 2017 م على هامش المعرض الدولي للصناعات الدفاعية (ايدف) بإسطنبول [49].

وقد حصلت تركيا على مكاسب عديدة من تحالفها مع نظام الرئيس السوداني السابق (عمر البشير)، وتمثل ذلك في زيادة وزنها الإقليمي وامتلاكها منصة جديدة في البحر الأحمر فضلاً عن تواجدها في الصومال كذلك زيادة استثماراتها الاقتصادية، ففي وقت سابق تعهد الرئيس (رجب طيب أردوغان) خلال زيارته للخرطوم في العام 2017م بزيادة حجم التجارة التركية السودانية بمقدار حوالي (10) مليار دولار واشترى الحق في إعادة تأهيل جزيرة (سواكن) التي كانت ميناء للدولة العثمانية في الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر في خطوة أثارت مخاوف كل من السعودية ومصر التي تعتقد أن تركيا تقوم ببناء قاعدة عسكرية في البحر الأحمر تهدد أمنها ومصالحها [50].

كما قام وزير الدفاع التركي، (خلوصي آكار) بزيارة إلى السودان في مطلع تشرين الثاني 2018م، وشملت زيارته جزيرة سواكن المُطِلَّة على البحر الأحمر، والتي منحتها الحكومة السودانية السابقة لتركيا بهدف إعادة ترميمها على الطراز العثماني، كما، أشارت بعض التحليلات إلى أنّ زيارة (خلوصي آكار) هدفت بحث إقامة قواعد عسكرية للتدريب في جزيرة سواكن السودانية، وفي أكتوبر من نفس العام، أجازت الحكومة السودانية ما أسمته "اتفاقية للتعاون والتدريب العسكري بين السودان وتركيا؛ بهدف تعزيز التعاون في مجال التدريب ودعم السلام والاستقرار في البلدين"، ومع أن ثمة تحليلات تؤكد أن المخاوف إزاء إقامة قاعدة عسكرية تركية على البحر الأحمر أمرٌ مبالغٌ فيه؛ لأن الحجم الصغير لجزيرة سواكن، والصعوبات المالية التي تواجهها تركيا حالياً تجعل توجهاً كهذا احتمالاً غير مرجَّح على الأمد القريب على الأقل. لكنَّ هذه الجزيرة التاريخية في المنظور التركي تعكس علاقات عميقة مع السودان، ما يجعلها تحمل قيمة رمزية في اللعبة الأوسع بين المتنافسين في منطقة الشرق الأوسط.

والمؤكد أن استمرار البحث التركي عن إقامة قواعد عسكرية في المنطقة، سيظل يثير حفيظة عدة دول فيها، فقد انتقد الرئيس الإريتري (أسياسي أفورقي)، على سبيل المثال، الوجود العسكري التركي المحتمل في سواكن السودانية، إلى جانب الوجود التركي في الصومال، مُعتبراً هذه التوجهات أمراً غير مقبول ولا يساهم في استقرار المنطقة، باعتبار أن تركيا تُنفِّذ أجندة الإخوان المسلمين في البحر الأحمر، وتسعى لفرض نفوذها في المنطقة [51].

ورداً على الانتقادات الموجهة لكلا البلدين بشأن انشاء قاعدة عسكرية في السودان (سواكن)، نفى وزير الخارجية السوداني السابق (ابراهيم غندور) رداً على سؤال احتمال دخول السودان في حلف اقليمي مع قطر وتركيا وايران، بالقول إن "السودان لم ولن يكون طرفاً في أي محور ولا يؤمن بسياسة الاحلاف". واكد انفتاحه على "أي تعاون عسكري مع الدول الشقيقة والصديقة، واي ترتيبات عسكرية مع تركيا واردة"، قائلاً :ان وزارة الدفاع السودانية منفتحة على التعاون العسكري مع أي جهة ولدينا تعاون عسكري مع الاشقاء والاصدقاء" في اشارة الى ان بلاده مستعدة لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع أي طرف اخر، نافياً ان يكون الامر حصرياً لتركيا، في

اشارة الى تدريبات عسكرية مشتركة متتابعة جرت منفصلة في منطقة البحر الاحمر السودانية مع قوات اماراتية وسعودية.

كما نفى (اردوغان) عقب عودته ان تكون بلاده تخطط لبناء قاعدة بحرية في السودان، قائلاً "نريد استعادة انقاض عهد العثمانيين في المنطقة" ورداً على سؤال ان كانت تركيا ستبني قاعدة بحرية في ميناء سواكن فأكد انه "لا يوجد مثل هذا الميناء العسكري" [52].

وقد بدا من الطبيعي ان يدفع الدور التركي في البحر الأحمر كل من إيران و[إسرائيل] ليكونا أكثر حرصاً على التشبث بالتمركز في القرن الأفريقي وهو ما يفسر حرص ايران على افتتاح سفارة في مقديشو والحصول على تسهيلات عسكرية في إريتريا، كذلك دفع السعودية والإمارات ومصر لزيادة اهتمامها وتواجدها العسكري والأمني في البحر الأحمر، كما حذرت [إسرائيل] من تعزيز تركيا نفوذها في كل من الصومال والسودان عبر الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية باعتبار أن ذلك النفوذ يمكن أن يتحول إلى تهديد لحرية الملاحة في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب[53].

وفيما يتعلق بإثيوبيا، فإن الاستراتيجية التركية تعتمد على التأثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار والدول المنافسة، ويحتمل ان تتخذ في احد ابعادها عاملاً للضغط السياسي من خلال موضوع دعم سد النهضة الاثيوبي، والذي من شانه يدعم صعود اثيوبيا في ظل تراجع الدور المصري. وهذا يجعل تركيا قريبة الصلة بأكبر دولة في منطقة القرن الافريقي. اما بالنسبة لأرتيريا التي تمتلك ساحلا على البحر الاحمر بطول (1000 كم) وقرابة (140) جزيرة تسعى تركيا جاهدة لكسر احتكار بعض القوى مثل ايران و[اسرائيل] الى الاستفادة منها بأكبر قدر، سعت تركيا لنسج علاقات جيدة معها بالرغم من وجود خلافات ارتيرية – اثيوبية تقف عائقاً امام لعب ادوار تركية اكثر فاعلية، إذ حاولت تركيا اعمار العلاقات الارتيرية– الاثيوبية، مثلما حاولت تقوية علاقاتهم مع كينيا باعتبارها بوابة مهمة لشرق افريقيا[54].

الخاتمة

نستنتج مما تقدم، ان السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002 ارتكزت على مفاهيم جديدة لصياغة دور لها في العلاقات الدولية، أذ اثمرت هذه الادوار على العديد من النجاحات على المستوى الداخلي والاقتصادي والسياسي، وايضاً على المستوى الخارجي بشقيه الاقليمي والدولي، اذ اصبحت تركيا صاحبة دور ونفوذ فاعل في محيطها الاقليمي وايضاً ضمن التفاعلات الدولية القائمة.

وان التوجه التركي نحو منطقة الخليج العربي، له امتدادات تاريخية قديمة اذ تحاول تركيا عودة مناطق نفوذها ومنافسة القوى الاقليمية صاحبة النفوذ والتأثير في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة، فقد تدخلت تركيا عن طريق قوتها الصلبة والناعمة، فوجود قواعدها العسكرية في قطر والسودان والصومال، وتوظيف قوتها الناعمة من خلال تقديم المساعدات الانسانية والاغاثية وتطوير البنى التحتية وبناء المدارس والجوامع، لذا فتركيا تحاول ان تثبت وجودها بكافة الوسائل في مناطق حيوية تسعى القوى الاقليمية والدولية للسيطرة عليها.

الهوامش

(1) للمزيد ينظر: منعم صاحي العمار، العراق والمنظومة الخليجية، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2012، ص3.

(2) حشوف ياسين، منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيوستراتيجي، في دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، حزيران 2018، ص346.

(3) حمد العامر، مضيق هرمز.. حرب المستقبل، صحيفة الايام البحرينية، 7/4/2020،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: htttp://elaph.com

(4) علي عبد الحسين عبد الله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، دار المنهل، بيروت، 2011،ص41.

(5) محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي،ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009،ص15.

(6) سيد نوفل، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي ،ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969، ص24.

(7) مصطفى النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مصدر سبق ذكره، ص112-113.

(8) ابراهيم الداقوقي، صورة العرب لدى الاتراك، مصدر سبق ذكره، ص726.

(9) عبد الزهرة العتابي، مصدر سبق ذكره، ص22.

(10) اشرف محمد كشك، مراجعات تكتيكية: ابعاد السياسة الامريكية تجاه امن الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2014، ص10.

(11) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003–2011، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص69.

(12) سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، مصدر سبق ذكره، ص127.

(13) علي زياد، مكانة الخليج في العمق الاستراتيجي التركي، مجلة القدس العربي، 5/6/2015/ ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: https://www.alquds.co.uk

(14) أن تلك المطامح وإن كانت سبباً في تصاعد حدة التنافس التركي–الإيراني في الشرق الأوسط، إلا أنها أحد أسباب اختلال التوازن الاستراتيجي فيه. للمزيد ينظر: عمار مرعي الحسن، التنافس التركي–الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، من يرث الرجل المريض: تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014، ص20–22.

(15) أحمد المصري، الاتفاقيات التركية العسكرية... دور إقليمي وحماية مشتركة، 2015/12/23، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي : www.turkey.post.ne.

(16) يوميات الأزمة الخليجية، مدونة الجزيرة في 3 / 7 /2017 شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: www.aljazeera.net

([17]) علي زياد، مصدر سبق ذكره.

([18]) مرات يشلتاش، من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه ازمة الخليج الجديدة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، حزيران2019،ص2–3.

([19]) فهد مزبان خزار، اتجاهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية– الخليجية، ملحق العدد 37،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، شباط 2019، ص96.

(20) المصدر نفسه، ص101.

([21]) الازمة القطرية الاسباب والتداعيات، مركز المستقبل للابحاث والدراسات السياسية المتقدمة، 21 يونيو2017. على الرابط الاتي: https://futureuae.com/ar-AE/FutureFile/Item

([22]) مرات يشلتاش، من أجل فهم الاستراتيجية التركية.....،مصدر سبق ذكره، ص5.

([23]) فهد مزبان خزار، مصدر سبق ذكره، ص101–102.

([24]) الازمة القطرية الاسباب والتداعيات، مصدر سبق ذكره.

([25]) محمد عز العرب، السياسة التركية تجاه ايران ودول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2020، ص152.

([26]) مرات يشلتاش، مصدر سبق ذكره، ص4.

([27]) عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص71–73.

([28]) ابراهيم عثمان حامد، المقاومة السياسية في اريتريا، دار جامعة افريقيا، الخرطوم، 2002، ص15–16.

([29]) جمال عبد الرحمن رستم، التنافس الاقليمي والدولي في البحر الاحمر واثره على امن الدول المتشاطئة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/1/1،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: http://www.acrseg.org.

([30]) محمد علي حوات، مضيق باب المندب الاهمية الاستراتيجية وتأثيرها على الامن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون تاريخ، ص30.

([31]) جمال عبد الرحمن رستم، مصدر سبق ذكره.

([32]) وائل ربيع، سياسات تحقيق المصالح العربية والافريقية في البحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021، ص100.

([33]) طارق فهمي، المتغيرات الاقليمية وتحديات الامن في البحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021، ص95.

([34]) احمد صبحي واخرون، الامن القومي العربي في منطقة البحر الاحمر، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2011، ص6–7.

([35]) طارق فهمي، مصدر سبق ذكره،ص95.

([36]) عاصم بسيوني، القرصنة في الصومال مؤامرة على قناة السويس، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2009، ص35.

([37]) ادم محمد احمد عبد الله، القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الاحمر، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2012، ص10.

([38]) ايمان رجب، الاهمية الجيوستراتيجية للبحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021، ص6.

([39]) محمد قشقوش، تهديدات الامن في البحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021، ص106.

([40]) الحضور التركي في البحر الاحمر: مظاهره واهدافه وافاقه المستقبلية، مركز الامارات للسياسات، 2020/3/23، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: https://epc.ae/ar

([41]) محمود سمير الرنتيسي، الدور التركي في شرق افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص6.

([42]) المصدر نفسه، ص2-3.

(43) أوغلو، نعم نحن العثمانيون الجدد، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: www.alyaum.com

([44]) كمال الدين الشيخ محمد عرب، ابعاد القاعدة العسكرية في الصومال، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 9اكتوبر 2017، ص4.

([45]) الحضور التركي في البحر الاحمر: مظاهره واهدافه وافاقه المستقبلية ، مصدر سبق ذكره.

([46]) كمال الدين الشيخ محمد عرب، مصدر سبق ذكره، ص4.

([47]) نورا فخري انور، السياسة الخارجية التركية تجاه افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص192.

([48]) محمود سمير الرنتيسي، مصدر سبق ذكره، ص4.

([49]) خالد التيجاني، الاتفاقات السودانية – التركية: الابعاد والدلالات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير/ شباط 2018،ص4.

([50]) جمال عبد الرحمن رستم، مصدر سبق ذكره.

([51]) الحضور التركي في البحر الاحمر: مظاهره واهدافه وافاقه المستقبلية، مصدر سبق ذكره.

([52]) خالد التيجاني، مصدر سبق ذكره، ص5.

([53]) جمال عبد الرحمن رستم، مصدر سبق ذكره.

([54]) عبد الرحمن احمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الاحمر، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، 2015، ص227.

المصادر

الكتب:

1. ابراهيم عثمان حامد، المقاومة السياسية في اريتريا، دار جامعة افريقيا، الخرطوم، 2002.
2. احمد صبحي واخرون، الامن القومي العربي في منطقة البحر الاحمر، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2011.
3. سيد نوفل، الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي ،ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1969.
4. عاصم بسيوني، القرصنة في الصومال مؤامرة على قناة السويس، دار الجمهورية للصحافة، القاهرة، 2009.
5. عبد الخالق عبد الله، النظام الاقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
6. علي عبد الحسين عبد الله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، دار المنهل، بيروت، 2011.
7. عمار مرعي الحسن، التنافس التركي-الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، من يرث الرجل المريض: تركيا العثمانية أم إيران الفارسية، دار الكتب العلمية، بغداد، 2014.
8. محمد علي حوات، مضيق باب المندب الاهمية الاستراتيجية وتأثيرها على الامن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون تاريخ
9. محمد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي،ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
10. ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة 2003-2011، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.
11. منعم صاحي العمار، العراق والمنظومة الخليجية، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2012.

الدوريات :

1. ادم محمد احمد عبد الله، القرصنة قبالة سواحل الصومال وانعكاساتها على الملاحة في البحر الاحمر، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2012.
2. اشرف محمد كشك، مراجعات تكتيكية: ابعاد السياسة الامريكية تجاه امن الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2014.
3. ايمان رجب، الاهمية الجيوستراتيجية للبحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021.
4. حشوف ياسين، منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيوستراتيجي، في دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، حزيران 2018.
5. خالد التيجاني، الاتفاقات السودانية – التركية: الابعاد والدلالات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير/ شباط 2018.
6. طارق فهمي، المتغيرات الاقليمية وتحديات الامن في البحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021.
7. عبد الرحمن احمد عثمان، الدور التركي في توطيد العلاقات بين دول غرب البحر الاحمر، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، 2015.
8. فهد مزبان خزار، اتجاهات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية– الخليجية، ملحق العدد 37،مركز دراسات البصرة والخليج العربي، شباط 2019.
9. كمال الدين الشيخ محمد عرب، ابعاد القاعدة العسكرية في الصومال، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 9اكتوبر 2017.
10. محمد عز العرب، السياسة التركية تجاه ايران ودول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2020.
11. محمد قشقوش، تهديدات الامن في البحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021.
12. مرات يشلتاش، من أجل فهم الاستراتيجية التركية تجاه ازمة الخليج الجديدة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، حزيران2019.
13. وائل ربيع، سياسات تحقيق المصالح العربية والافريقية في البحر الاحمر، مجلة السياسة الدولية، العدد 224، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل 2021.

الانترنيت:

1. أحمد المصري، الاتفاقيات التركية العسكرية... دور إقليمي وحماية مشتركة، 2015/12/23، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، على الرابط الاتي : www.turkey.post.ne.
2. الازمة القطرية الاسباب والتداعيات، مركز المستقبل للابحاث والدراسات السياسية المتقدمة، 21 يونيو 2017. على الرابط الاتي: https://futureuae.com/ar-AE/FutureFile/Item
3. أوغلو، نعم نحن العثمانيون الجدد، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: www.alyaum.com
4. جمال عبد الرحمن رستم، التنافس الاقليمي والدولي في البحر الاحمر واثره على امن الدول المتشاطئة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020/1/1،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: http://www.acrseg.org.
5. الحضور التركي في البحر الاحمر: مظاهره واهدافه وافاقه المستقبلية، مركز الامارات للسياسات، 2020/3/23، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: https://epc.ae/ar
6. حمد العامر، مضيق هرمز.. حرب المستقبل، صحيفة الايام البحرينية، 7/4/2020،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: htttp://elaph.com
7. علي زياد، مكانة الخليج في العمق الاستراتيجي التركي، مجلة القدس العربي، 5/6/2015/ ،شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: https://www.alquds.co.uk
8. يوميات الأزمة الخليجية، مدونة الجزيرة في 3 / 7 /2017 شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الاتي: www.aljazeera.net

الملاحق

خارطة رقم (1) الموقع الجغرافي للخليج العربي

المصدر: https://www.muhtwa.com/wp-content/uploads/1 5.jpeg.we

خارطة رقم (2) الموقع الجغرافي للبحر الاحمر

المصدر: https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2Fl